أصول في التفسير

المحاضرة الثالثة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، حياكم الله مشاهدي الكرام في هذا المجلس من مجالس شرح كتاب أصول فيه التفسير، لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين، وهذا المجلس هو المجلس الثالث من شرح هذا الكتاب المهم في بابه.

تحدثنا فيما مضى عن أهمية هذا العلم ومكانته، وما كتب فيه، والمقدمات المعروفة التي تذكر في بداية كل علمٍ، ثم عن تعريف القرآن، وعظمته، وفضله، وأسمائه، وأمورٍ أخرى ذكرها المؤلف -رحمه الله تعالى- مقاربةٍ أو في هذا الشأن، ثم انتقل المؤلف -رحمه الله تعالى- إلى نزول القرآن، وبين بعض القضايا فيه، أخذناها في الدرس الماضي، واليوم نتم ما ابتدأناه، فتفضل يا أخي.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، اللهم اغفر لنا ولشيخنا، وللحاضرين، والمستمعين، وجميع المسلمين.

قال -رحمه الله: وقد كان لجبريل -عليه السلام- من الصفات الحميدة العظيمة من الكرم والقوة والقرب من الله -تعالى- والمكانة والاحترام بين الملائكة، والأمانة والحسن والطهارة ما جعله أهلًا لأن يكون رسول الله -تعالى- بوحيه إلى رسله، قال الله -تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾

[النجم: ٥- ٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقد بين الله -تعالى- لنا أوصاف جبريل الذي نزل بالقرآن من عنده، وتدل على عظم القرآن، وعنايته تعالى به، فإنه لا يُرسل من كان عظيمًا إلا بالأمور العظيمة}.

ذكر المؤلف في هذا الكلام، أن الذي نزل بالقرآن هو جبريل -عليه الصلاة والسلام-، وهو سيد الملائكة، وقد وصفه الله -عزَّ وجلَّ- بأوصافٍ عظيمةٍ كريمةٍ، ذكرها في هذه الآيات، منها قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩- ٢١]، ذي قوةٍ عند ذي العرش مكينٍ: أي ذو مكانةٍ عاليةٍ، مطاعٍ ثم: أي مطاع في السماع، فثم هنا بمعنى هناك، مطاعٍ ثم أمين: أي ذو أمانةٍ، فقد جمع الله -عزَّ وجلَّ- له بين هذه الأوصاف، رسول، وكريم، وذي قوة، مكين، ومطاع، وأمين، لبيان أنه أهلٌ لحمل هذه الرسالة، وإيصالها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقد حمل هذه الرسالة، وما قبلها من الرسالات، وكان السفير بين الله -عزَّ وجلَّ- وبين الرسل، ولاشك أن جبريل كان خليقًا بهذا -عليه الصلاة والسلام.

قال -رحمه الله: أول ما نزل من القرآن على وجه الإطلاق قطعًا: الآيات الخمس الأولى من سورة العلق، وهي قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١- ٥]}.

بعدما انتهى المؤلف من نزول القرآن، وبيان من نزل به، وذكر هذه المسائل، انتقل إلى أول ما نزل من القرآن، فأول ما نزل من القرآن على وجه الإطلاق، هو الآيات الخمس من سورة العلق، أو من سورة اقرأ، وهي قوله -عزَّ وجلَّ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، فصدر سورة اقرأ هو أول ما نزل من كتاب الله -جلَّ وعلَا-، وهذا على التحقيق هو الصحيح، ولا إشكال في ذلك عند من نظر إلى الأحاديث الواردة في هذا الباب نظرةً فاحصةً، فإنما يتبين له أن هذا هو الذي نزل أولًا.

وسيبين المؤلف بعد قليلٍ أن هناك حديثًا لجابر -رضي الله تعالى عنه- يذكر فيه أن أول ما نزل سورة المدثر: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ١- ٣]، ولكن سيتبين لنا من لفظ حديث جابرٍ، أن الأولية تلك ليست أوليةً مطلقةً، وإنما أوليةٌ نسبيةٌ.

{قال -رحمه الله: ثم فتر الوحي مدةً، ثم نزلت الآيات الخمس الأولى من سورة المدثر، وهي قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ١- ٥].

ففي الصحيحين صحيح البخاري ومسلم، عن عائشة -رضي الله عنها- في بدء الوحي قالت: حتى جاءه الحق، وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ، فقال: النبي -صلى الله عليه وسلم: «ما أنا بقارئ»، يعني لست أعرف

القراءة، فذكر الحديث وفيه، ثم قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

وفيهما عن جابر -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: وهو يحدث عن فترة الوحي: «بين أنا أمشي إذ سمعت صوتًا من السماء» فذكر الحديث وفيه: «فأنزل الله -تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾، إلى قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾».

وثمة آياتٌ يقال فيها أول ما نزل، والمراد أول ما نزل باعتبار شيءٍ معينٍ، فتكون أوليةً مقيدةً، مثل حديث جابر -رضي الله عنه- في الصحيحين، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن، سأله أي القرآن أُنزل أول؟ قال جابر: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، قال أبو سلمة: أنبئت أنه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، فقال جابر: لا أخبرك إلا بما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «جاورتُ في حراء، فلما قضيت جواري هبطت»، فذكر الحديث وفيه: «فأتيت خديجة فقلت: دثروني، وصبوا علي ماءً باردًا، وأنزل علي ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ إلى قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾».

فهذه الأولية التي ذكرها جابر -رضي الله عنه- باعتبار أول ما نزل بعد فترة الوحي، أو أول ما نزل في شأن الرسالة؛ لأن ما نزل من سورة اقرأ ثبتت به نبوة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وما نزل من سورة المدثر ثبتت به الرسالة في قوله: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾، ولهذا قال أهل العلم: إن النبي -صلى الله عليه وسلم- نُبئ بإقرأ، وأُرسل بالمدثر}.

إذن ذكر المؤلف في هذا الكلام، أن أول ما نزل من كتاب الله -عزَّ وجلَّ- هي الآيات الأولى من سورة اقرأ، وأن ما ورد في حديث جابر من أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أول ما أنزل عليه الآيات الخمس من أول سورة المدثر، أن هذا الأمر محمولٌ على أوليةٍ نسبيةٍ، وليست أوليةً مطلقةً، وهي أولية هذه الآيات من سورة المدثر بعد فتور الوحي، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- نزل عليه الوحي بإقرأ ثم فتر، وهذا الفتور لتشويق النبي -صلى الله عليه وسلم- للوحي مرةً أخرى، فتر الوحي أي انقطع عنه فترةً فكان يشتاق ويخرج ويتمنى أن يلقى جبريل كما لقيه في المرة الأولى؛ لأنه سمع منه كلامًا وشيئًا لم يسمع قبله مثله، فلما علم ربه منه هذا الشوق العظيم، نزل عليه جبريل مرةً أخرى بقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾، وهذا ظاهرٌ من حديث جابر، لأنه قال في الحديث: «فنزل عليَّ الملك الذي رأيتُ قبل»، أو نحو هذا اللفظ، وهذا يدلنا على أن ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، لم تكن أوليتها أوليةً مطلقةً، وإنما أوليةً مقيدةً، إما أن تكون أوليةً بعد فتور الوحي، أو أولية بالنسبة للموضوع، فإقرأ لإنزال النبوة، أو حمل النبوة، و ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ لحمل الرسالة، ولذلك كان الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- يقول: نُبئ بإقرأ، وأُرسل بالمدثر، لأن المدثر فيها تكليفه بحمل هذه الرسالة إلى العالمين.

{قال -رحمه الله: نزول القرآن ابتدائيٌّ وسببيٌّ}.

هنا تحدث المؤلف -رحمه الله تعالى- في أسباب نزول القرآن، وهذا موضوعٌ من الموضوعات المهمة في علوم القرآن الكريم، وهو البحث في أسباب النزول،

وأسباب النزول، العلماء اعتنوا بها اعتناءً شديدًا، وبدأ التأليف فيها في وقتٍ مبكرٍ، فأول من ذُكر أنه كتب في أسباب النزول عليٌّ بن المديني شيخ البخاري، ثم تتابع الناس في الكتابة حتى جاء علي بن أحمد الواحدي -رحمه الله- المتوفى عام أربعمائة وثمانية وستين هجرية، فألف كتابه "أسباب النزول" وهو كتابٌ يرويه مؤلفه بالإسناد، وجمع ما توفر لديه من أسباب النزول، ثم تتابع الناس بعده أيضًا على التأليف في أسباب النزول، حتى جاء الحافظ ابن حجر -رحمه الله- وكتب كتابه "العُجاب في بيان الأسباب" وهو كتابٌ نفيسٌ في بابه، إلا أنه لم يصل إلينا منه إلا قطعةٌ يسيرةٌ، وحُققتْ وطُبعتْ.

ثم جاء من بعدهم السيوطي -رحمه الله- الذي كتب كتابه "لباب النقول" لكنه مجردٌ عن الأسانيد، وقد عُزيت فيه الأحاديث إلى مصادرها، ويعتبر كتاب "لباب النقول" من أجمع الكتب في أسباب النزول؛ لأنه جمعها من كتب السنة، ومن كتب التفسير، وعزا كل روايةٍ إلى قارئها، سواءً كان من الصحابة أو من التابعين، أو تابعيهم.

ثم جاء المعاصرون، وألفوا في أسباب النزول، منها كتاب الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- "الصحيح المسند في أسباب النزول" وغيرها من الكتب في هذا الباب، الدكتور عصام الحميدان له أكثر من كتابٍ في أسباب النزول، وأيضًا الدكتور خالد المزيني له كتابٌ نفيسٌ في هذا الباب، وهو كتاب "المحرر في أسباب النزول"، وقد تميز هذا الكتاب بأنه أخذ الأحاديث أحاديث أسباب النزول من كتب السنة، وجمعها، وبهذا تفرد بأنه انتقى هذه الأحاديث

من كتب السنة، على خلاف العادة الجارية من أن العلماء قد يقتصرون على الوارد في كتب التفسير، فهذا الفن أو هذا الباب أو النوع من علوم القرآن قد اعتنى به العلماء تأليفًا وتصنيفًا.

المؤلف -رحمه الله- قال في مقدمة هذا الباب أو النوع، قال: ينقسم نزول القرآن إلى قسمين: ابتدائيٍّ وسببيٍّ، وسيبين لنا ما معنى الابتدائي، وما معنى السببي، فلنستمع إلى ما يقوله.

{قال: القسم الأول: ابتدائيٌّ، وهو ما لم يتقدم نزوله سببٌ يقتضيه، وهو غالب آيات القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [التوبة: ٧٥] الآيات، فإنها نزلت ابتداءً في بيان حال بعض المنافقين، وأما ما اشتهر من أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب في قصةٍ طويلةٍ، ذكرها كثير من المفسرين، وروجها كثيرٌ من الوعاظ، فضعيفٌ لا صحة له}.

إذن النوع الأول من أنواع القرآن الكريم من حيث أسباب النزول، النوع الابتدائي، وهو الذي نزل ابتداءً من عند الله -عزَّ وجلَّ- من دون أن يكون هناك سببٌ من حادثةٍ أو سؤالٍ اقتضت أن ينزل لأجلها، وهذا هو الأكثر، بل أكثر كتاب الله نزل ابتداءً، والشيخ -رحمه الله- وفّق في ذكر مثالٍ أراد به أمرين: الأمر الأول: أن يمثل لهذا النوع، والأمر الثاني: أن يبين الرد على من ذكروا في هذه الآية، أو هذا المثال سببًا غير صحيحٍ، فقال في قول الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾

[التوبة: ٧٥] في سورة التوبة، هذه الآية اشتُهر بين الناس أنها نزلت في قصةٍ ذكروها في ثعلبة بن حاطب -رضي الله تعالى عنه- وهو من الصحابة، وخلاصة القصة أنه رجلٌ سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يدعو له بكثرة الرزق، فأخبره النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قد يكون فتنةً له، فألح على النبي -صلى الله عليه وسلم- فسأل الله له ذلك، فكثرت غنمه، حتى فاض بها الوادي، فجاءه المصدق وهو الذي يأخذ الزكاة في بيت المال، فكأنه استثقله ودفعها، وبعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- كأنه تراخى، ثم هكذا في عهد عمر أو عثمان، الحاصل أنه بعد ذلك كأنه بخل بالزكاة، فأنزل الله -عزَّ وجلَّ- قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، لكن هذه القصة غير صحيحةٍ، أولًا: ضعيفةٌ في إسنادها، وثانيًا: منكرةٌ في متنها، ولذلك لا ينبغي روايتها، خصوصًا وأن فيها تهمةٌ لصحابيٍّ جليلٍ، فلا ينبغي لنا أن نعظ الناس بشيءٍ يكون فيه تهمةٌ لأحدٍ من المؤمنين، فضلًا عن أن يكون من الصحابة الكرام.

وإذا نظرنا إلى هذا الحديث وجدناه ضعيفًا في سنده، ومنكرًا في متنه، فهذا يؤكد علينا ألا ننقل هذه القصة، ولا نتحدث بها، فالشيخ -رحمه الله- انتقى لنا هذا المثال؛ ليكون بذلك حقق هدفين، مثالٌ لما نزل ابتداءً، وثانيًا: الرد على من زعم أن هذه الآية لها سبب نزولٍ، وهو قصة ثعلبة بن حاطب -رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

فإن قلت: هل هذا هو الكثير أو القليل؟ قلنا: هذا هو الأكثر، والقليل من كتاب الله هو الذي نزل على أسبابٍ معينةٍ.

{القسم الثاني: سببيٌّ، وهو ما تقدم نزوله سببٌ يقتضيه، والسبب:

إما سؤالٌ يجيب الله عنه، مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، أو حادثةٌ وقعت تحتاج إلى بيانٍ وتحذيرٍ، مثل: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] الآيتين، نزلتا في رجلٍ من المنافقين، قال في غزوة تبوك، في مجلسٍ، ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء، يعني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه، فبلغ ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونزل القرآن فجاء الرجل يعتذر إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيجيبه: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]}.

إذن النوع الثاني: سببيٌّ، وهو الذي نزل على سببٍ خاصٍ، ولذلك نحن نفرِّق بين النوع الأول والنوع الثاني، بأن الأول نزل من دون أن يتقدمه سببٌ، والثاني نسميه أسباب النزول، يعني ما تقدمه سببٌ استدعى نزول الآية من السماء.

ويعرِّف العلماء أسباب النزول بقولهم: ما نزل بسببه آياتٌ وقت وقوعه، سواءً كان ذلك حادثةٌ أو سؤالٌ.

ولذلك الشيخ -رحمه الله تعالى- يقول: وهو ما تقدم نزوله سببٌ يقتضيه، هذا تعريفٌ من الشيخ -رحمه الله-، وهناك تعريفٌ آخر، وهذا التعريف يؤكد علينا أن ما نجده في كتب أسباب النزول أحيانًا من ذكرهم لسبب نزول قصة كذا

وهي القصة المتقدمة، لا يعتبر من باب أسباب النزول، فيقولون مثلًا: سورة الفيل نزلت، وسبب نزولها قصة الفيل، فنقول: لا، لابد أن يكون وقت الوقوع، أن يأتي سؤالٌ فينزل بعده آياتٌ من الله -سبحانه وتعالى- على نبيه، أو تحدث حادثةٌ فتنزل آيات من الله -عزَّ وجلَّ- على نبيه بسبب تلك الحادثة، مثل حادثة الإفك مثلًا، نزل بسببها آيات في سورة النور، ومثل مثلًا ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ﴾، أو غيرها من الآيات التي وردت، ثم جاء بعد ذلك جواب من الله -عزَّ وجلَّ- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وهنا يتبين لنا أن أسباب النزول لها إحدى مقدمتين: إما أن تكون سؤالًا، ويأتي جوابه من الله -عزَّ وجلَّ-، أو حادثةٌ، ويأتي بيان حكمها من عند الله -عزَّ وجلَّ-، فأسباب النزول تدور حول هذين الأمرين، إما حادثةٌ أو سؤالٌ، لكن بشرط أن يكون نزول الآيات في وقت وقوع ذلك السؤال، أو وقت ذلك الحادث.

وسواءً كانت نزول الآيات في نفس اللحظة أو بعدها بفترةٍ، مثل ما ورد في قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، فإن هذه نزلت بعد الحادثة التي حصلت من النبي -صلى الله عليه وسلم- بقريب من خمس عشرة ليلةً، ومع ذلك تعتبر هذه سبب نزول الآيات، أو حادثة الإفك، فإنما لما حصلت وخاض الناس فيها، بقي الأمر معلقًا لا يُدرى ما هو الجواب فيه، ولا ما الحل والمخرج منه، إلا بعد أن نزل

الوحي على النبي -صلى الله عليه وسلم- بأكثر من شهرٍ، وبقي النبي -صلى الله عليه وسلم- يترقب الحقيقة في هذا الأمر العظيم الذي نزل عليه -عليه الصلاة والسلام-، قرابة شهرٍ، لا يوحى إليه في أمر عائشة بشيء، ومع ذلك يقال: إن قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾ [النور: ١١]، سبب نزولها هو: حادثة الإفك، فالمقصود أن تنزل في نفس الوقت، بمعنى أنها في وقتٍ قريبٌ من هذه الحادثة، سواءً كانت مباشرةً أو بعدها بأيامٍ، لكن السبب واضحٌ أنه متعلقٌ بتلك الآيات.

وسواءً كان السبب من النبي -صلى الله عليه وسلم- يعني القصة أو الحادثة من النبي، أو كانت من أصحابه، أو كانت من الكفار أو المنافقين أو غيرهم، أو من اليهود أو من النصارى، فمثلًا النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يدعو صناديد مكة، فجاءه عبد الله بن أم مكتوم يسأله عن شيءٍ من أمر دينه، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- عبس وكره مجيئه في ذلك الوقت، وتولى عنه -عليه الصلاة والسلام- اجتهادًا منه في أنه يريد تحقيق مكاسب دعويةً مع هؤلاء الذين يدعوهم، فأنزل الله عليه ذلك العتاب الرفيق الرقيق في قوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١، ٢]، فالحادثة من رسول الله.

وقد تكون الحادثة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فتنزل الآيات بسبب ذلك، مثل ما قلنا في قصة الإفك، أو مثلًا الصحابة عندما صلوا إلى غير القبلة، ثم سألوا النبي -صلى الله عليه وسلم- فأنزل الله -عزَّ وجلَّ- قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

قال الشيخ -رحمه الله: والسبب إما سؤالٌ يجيب الله عنه، مثل قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، أو حادثةٌ وقعت تحتاج إلى بيانٍ وتحذيرٍ مثل: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، قال: الآيتان نزلتا في رجلٍ من المنافقين قال في غزوة تبوك، إما أن تكون في رجلٍ من المنافقين أو في رجالٍ من المنافقين، فالروايات المشهورة أنهم جماعةٌ من المنافقين كانوا يتحدثون، فقالوا: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء، يعنون بذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه، وحاشاهم من ذلك.

فبلغ ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونزل القرآن فجاء الرجل يعتذر من النبي -صلى الله عليه وسلم- فيجيبه النبي -صلى الله عليه وسلم: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥].

{قال -رحمه الله: أو فعلٌ واقعٌ يحتاج إلى معرفة حكمه، مثل ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]}.

قال الشيخ: أو حادثةٌ وقعت تحتاج إلى بيانٍ وتحذير، أو فعلٌ واقعٌ يحتاج إلى معرفة حكمه، فالثاني والثالث كلاهما حوادث، لكن ذاك يحتاج إلى بيانٍ وتحذيرٍ، وهذا يحتاج إلى معرفة الحكم من قِبَل الله -جلَّ وعلَا-، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ تعرفون سبب نزولها، وهي قصة خولة بنت ثعلبة، عندما ظاهر منها زوجها أوس بن الصامت، وكان رجلًا فيه حدةٌ، فجاء إليها، أو ظاهر منها،

وقال لها: أنت عليَّ كظهر أمي، ثم إنه جاءِ يريدها عن نفسها، فامتنعت منه، قالت: والله لا تقربني حتى آتي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وكان الظهار عند أهل الجاهلية، يعد طلاقًا وفِراقًا، فجاءت تشتكي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، تقول: يا رسول الله، إن أوسًا قد ظاهر مني، يعين قد قال لي: أنت عليَّ كظهر أمي، وإن لي منه صبيةً، إن ضممتهم إليَّ جاعوا، وإن ضممتهم إليه ضاعوا، لأنه لا يستطيع رعايتهم، فهو رجلٌ كبيرٌ في السن، وتعرفون الصبية يحتاجون إلى أمٍ ترعاهم وتقوم عليهم، فكانت تحاور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وعائشة موجودةٌ في حجرتها، قالت: فكنتُ أسمع بعض كلامها، ويخفى عليَّ بعضه، ولكن الله -سبحانه وتعالى- أنزل في تلك اللحظة على النبي -صلى الله عليه وسلم- قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾، فتقول عائشة -رضي الله تعالى عنها: سبحان من وسع سمعه الأصوات، إني لفي طرف الحجرة أسمع طرفًا من كلامها، ويخفى علي بعضه، والله -عزَّ وجلَّ- قد سمع من فوق سبع سماواتٍ، وأنزل هذا القرآن الذي يُتلى إلى هذا اليوم، فكان فيه فرجٌ لخولة؛ لأنها كانت تظن أن زوجها قد حرم عليها، وأنها قد حرمت عليه، وأن هذا فراقٌ بينهما.

{قال: فوائد معرفة أسباب النزول}.

بعدما ذكر الشيخ -رحمه الله- أنواع القرآن من حيث أسباب نزوله، وأنه ابتدائيٌّ وسببيٌّ، بيَّن فوائد معرفة أسباب النزول، والحقيقة أننا نحتاج جدًّا إلى

معرفة أسباب النزول؛ لأنها تفيدنا في جوانب متعددةٍ، سواءً في التفسير أو في غيره كما سيذكر الشيخ.

{معرفة أسباب النزول مهمةٌ جدًّا؛ لأنها تؤدي إلى فوائدَ كثيرةٍ منها:

١- بيان أن القرآن نزل من الله -تعالى-، وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يُسأل عن الشيء، فيتوقف عن الجواب أحيانًا، حتى ينزل عليه الوحي، أو يخفى الأمر الواقع، فينزل الوحي مبينًا له}.

إذن من فوائد معرفة أسباب النزول هو العلم بأن القرآن نزل من عند الله -عزَّ وجلَّ-، وأنه ليس من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بدليل أنه يأتي السؤال أن تقع الحادثة، فلا يدري النبي -صلى الله عليه وسلم- ماذا يقول، لأنه رسولٌ من عند الله، يبلغ ما أنزل عليه من ربه، وليس هذا القرآن من عنده، فأسباب النزول تفيدنا هذه الفائدة العظيمة، مثلًا لما قال لأهل مكة لما سألوه تلك المسائل، قال: أجيبكم غدًا، ولم يقل إن شاء الله، جاؤوه من الغد، فقالوا: أجبنا يا محمد، لم ينزل عليه وحيٌ، كان في ذلك حرجٌ على رسول الله أيما حرجٍ، لكن انتظر -عليه الصلاة والسلام- حتى نزل عليه الوحي بعد ذلك بالإجابة.

أيضًا حادثة الإفك، وهي أشد على رسول الله، عرضه يخوض الناس فيه، ويتكلمون في أم المؤمنين عائشة التي هي أحب نسائه إليه -عليه الصلاة والسلام رضي الله عنها-، الصديقة بنت الصديق، ومع ذلك لا يدري ماذا يفعل، ويذهب يستشير عليًّا، وأسامة بن زيد، وبريرة، ويبحث عن وجوه الأمر، ويديره بين أصحابه، ليعرف ما المخرج من هذه القضية المهمة التي حلت به -عليه

الصلاة والسلام-، وخاض الناس فيها، فينتظر -عليه الصلاة والسلام- شهرًا كاملًا لا يوحى إليه في أمر عائشة بشيءٍ، وهو -عليه الصلاة والسلام- تلك الفترة لم يقربها، لأن الأمر التبس عليه -عليه الصلاة والسلام-، فهو ينتظر الفرج من ربه -جلَّ وعلَا-، فإن كان القرآن من عنده لحل المشكلة في نفس اللحظة، وأنهى الأزمة، وأخرج أم المؤمنين عائشة من الحرج، وهو أيضًا -عليه الصلاة والسلام- خرج من الحرج، وأخرج صاحبه وأحب الناس إليه، وهو أبو بكر من الحرج، لكنه كان -عليه الصلاة والسلام- وقَّافًا ينتظر أن ينزل عليه الوحي من عند ربه -سبحانه وتعالى.

{قال -رحمه الله: مثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

ففي صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أن رجلًا من اليهود قال: يا أبا القاسم، ما الروح؟ فسكت، وفي لفظٍ: فأمسك النبي -صلى الله عليه وسلم- فلم يرد عليهم شيئًا، فعلمت أنه يوحى إليه، فقمت مقامي، فلما نزل الوحي، قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾}.

هذا المثال على المسألة، والعجيب أن هذه الآية صريحةٌ في أن أمر الروح إلى الله -عزَّ وجلَّ-، وأن بني آدم لا يعلمون حقيقتها وكنهها، ومع ذلك خاض الناس في حقيقتها وكنهها، حتى ذكر الشوكاني -رحمه الله- في "فتح القدير" أن الناس قد اختلفوا فيها على ألفٍ وثمانمائة قولٍ، والحق فيها ما قاله الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ فلماذا نحن نخوض في أمرٍ قد

أخفاه الله -عزَّ وجلّ- عنا؟ وأمر الروح مما يدل على ضعفنا، وعلى أننا لا نملك من أمرنا شيئًا، أليس كذلك؟ لأنها وهي الجزء الأهم في تكويننا، والعنصر الأعظم في وجودنا لا نعلم عنه شيئًا، فكيف ندعي علم أشياء ونخوض في أمورٍ مغيبةٍ عنا، إما في السماء، أو في الملكوت الأعلى، أو في الآخرة، ونحاول أن نخترق حُجب الغيب لنكشف تلك الأمور المستورة عنا؟ أنت يا ابن آدم لن تعرف العنصر الأعظم الذي تتكون أنت منه، فكيف تريد أن تقفز إلى ما هو أعظم منك، ومغيبٌ عنك، وبعيدٌ عن قدرتك؟ بعض الناس يقول: أين ملكوت الله -عزَّ وجلّ-؟ نريد أن نطلع عليه، ونكون على علمٍ به، قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

{ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، وفي صحيح البخاري أن زيد بن أرقم -رضي الله عنه- سمع عبد الله بن أُبي رأس المنافقين يقول ذلك، يريد أنه الأعز، ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه الأذل، فأخبر زيدٌ عمه بذلك، فأخبر به النبي -صلى الله عليه وسلم-، فدعا النبي -صلى الله عليه وسلم- زيدًا فأخبره بما سمع، ثم أرسل إلى عبد الله بن أُبيٍّ وأصحابه، فحلفوا ما قالوا، فصدَّقهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأنزل الله تصديق زيدٍ في هذه الآية، فاستبان الأمر لرسول الله -صلى الله عليه وسلم}.

إذن قد يكون لسؤالٍ سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- هي، كما في موضوع الروح والأهلة ونحوها، وقد يكون لحادثةٍ وقعت، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- تنزل عليه الآيات فتبين له تلك الواقعة.

{الثاني: بيان عناية الله -تعالى- برسوله -صلى الله عليه وسلم- في الدفاع عنه، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، وكذلك آيات الإفك، فإنها دفاعٌ عن فراش النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتطهير له عما دنسه به الأفاكون}.

إذن من فوائد معرفة أسباب النزول بيان عناية الله -عزَّ وجلَّ- برسوله -صلى الله عليه وسلم- في الدفاع عنه، وأن الله لا يرضى أن تنتهك حرمته، أو ينتقص من قدره -عليه الصلاة والسلام-، كما في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾، كذلك آيات الإفك، نزلت لتكون دفاعًا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولذلك ختامها قال الله فيها: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦]، فإنه لا تليق هذه التهمة لا لرسول الله، ولا بزوجه، فإنهم جميعًا من الطيبين، الذين لا يليق بهم هذا الكلام، أو هذا الوصف الخبيث، الذي لا يليق إلا بالخبثاء من عباد الله.

{الثالث: بيان عناية الله -تعالى- بعباده في تفريج كرباتهم، وإزالة غمومهم، مثال ذلك: آية التيمم، ففي صحيح البخاري أنه ضاع عقدٌ لعائشة -رضي الله

عنها- وهي مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعض أسفاره، فأقام النبي -صلى الله عليه وسلم- لطلبه، وأقام الناس على غير ماءٍ، فشكوا ذلك إلى أبي بكر، فذكروا الحديث وفيه: فأنزل الله آية التيمم ﴿فتيمموا﴾، فقال أسيد بن حضير: ما هي بأول بركتم يا آل أبي بكر، والحديث في البخاري مطولًا}.

إذن من الفوائد التي نستفيدها من أسباب النزول هو معرفتنا بعناية الله -عزَّ وجلَّ- بعباده ورحمته بهم، حيث يفرِّج كربتهم في وقت يحتاجون فيه إلى تفريج الكربات، وقصة عائشة أم المؤمنين -رضي الله تعالى عنها- عندما ضاع عقد لها، فحُبس الناس على البحث عنه، كان أبو بكر غضبان جدًّا على ابنته، ويقول: كيف فعلتِ هذا، وحبستِ الناس وهم على غير ماءٍ؟ فأنزل الله -عزَّ وجلَّ- آية التيمم التي شرع الله فيها -عزَّ وجلَّ- الانتقال للتيمم بدلًا من الوضوء، فأسيد بن حضير أعلن هذه الرحمة بقوله: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، لأن آية التيمم نزلت بسبب أمنا عائشة -رضي الله تعالى عنها-، فكانت تخفيفًا على الصحابة في ذلك الموطن، وعلى من جاء بعدهم ممن فقد الماء، أو لم يستطع استعماله أو يستعمل بديله، وهو التراب والصعيد الطاهر، يتيمم منه، وتكون له طهارةً تامةً -بإذن الله عزَّ وجلَّ.

{الرابع: فهم الآية على الوجه الصحيح، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، أي يسعى بينهما، فإن ظاهر قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾، أن غاية أمر السعي بينهما أن يكون من قسم المباح، وفي صحيح البخاري عن

عاصم بن سليمان قال: سألت أنس بن مالك -رضي الله عنه- عن الصفا والمروة قال: كنا نرى أنهما من أمر الجاهلية، فلما كان الإسلام أمسكنا عنهما، فأنزل الله -تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، وبهذا عُرف أن نفي الجناح ليس المراد به بيان أصل حكم السعي، وإنما المراد نفي تحرجهم؛ لإمساكهم عنه، حيث كانوا يرون أنهما من أمر الجاهلية، أما أصل حكم السعي، فقد تبين بقوله: ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾}.

إذن من أعظم فوائد معرفتنا بأسباب النزول: أنه يبين لنا معنى الآية، ويزيل ما قد يقع من لبسٍ وإشكالٍ في فهمها، وقد ضرب الشيخ مثالًا لذلك مهمًا جدًّا، وهو قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فإن ظاهر الآية يدل على أن السعي مباحٌ، لو نظرنا إلى الآية وحدها من دون معرفة لسبب نزولها، نقول: لا حرج على من طاف بين الصفا والمروة، ولا حرج على من ترك الطواف بين الصفا والمروة، لماذا؟ لأنها جاءت بهذه الصيغة: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، وقد وقع هذا لمن سألوا أمنا عائشة -رضي الله تعالى عنها- كعروة بن الزبير، سأل عائشة -رضي الله عنها- أن هذه الآية بهذه الصيغة، فبين سبب النزول أن الآية إنما جاءت على سببٍ معينٍ، وأن قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، هو نفيٌ للحرج الذي وقع لأصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- بسبب أنهم لما أرادوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة، ويسعوا بينهما، كان على الصفا وعلى المروة صنمان، يُقال لأحدهما إسافٌ، وللآخر نائلة، فتحرجوا من

الطواف بين صنمين، قالوا: كيف نطوف بين صنمين؟ هذا ما يكون في الإسلام، الإسلام قائمٌ على التَّوحيد، وهذا اللون لون من ألوان الشرك، فالله -عزَّ وجلَّ- بيَّن لهم، قال: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ لا تظنوا أنكم تطوفون بين إسافٍ ونائلة، أنتم تطوفون بين الصفا والمروة، فهما من شعائر الله، والمشركون اعتدوا على شعيرةٍ من شعائر الله، فوضعوا عليها صنمًا، فلا عبرة بهذا الصنم، تبقى شعائر الله على ما هي عليه، ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ولو كان عليهما صنمان قد وضعهما المشركون، فزال الحرج عن أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبهذا قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ليس لبيان حكم السعي، وإنما لإزالة الحرج الذي وقع في نفوس الصحابة، فتحرجوا من السعي بين الصفا والمروة، أما السعي بين الصفا والمروة فحكمه مأخوذٌ من قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، ما حكمهما على وجه التحديد؟

نقول: السعي بين الصفا والمروة في الحج والعمرة من الواجبات، سواءً قيل من الأركان أو من الواجبات التي هي دون الأركان على خلافٍ بين العلماء في هذه المسائل، وليس هذا محل بحثها.

إذن تفيدنا أسباب النزول هذه الفائدة الجميلة العظيمة، وهي فهم الآيات، ومثل قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فقد يفهم إنسانٌ من الآية، أن المراد أنه لا تُشترط القبلة في أداء الصلاة، فنقول: لا، اقرأ سبب نزولها، سبب نزولها أحد أمرين: إما أن الصحابة

اشتبهت عليهم القبلة في سريةٍ من السرايا، فصلوا في اتجاهاتٍ متعددةٍ، فلما طلعت الشمس، اكتشفوا أنهم لم يصيبوا القبلة، فسألوا النبي -صلى الله عليه وسلم- فأنزل الله قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، فكأن الآية رخصةٌ في حق من أخطأ اتجاه القبلة بعد أن اجتهد في تحريها.

وجاء أيضًا عن ابن عمر في صحيح مسلم، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا خرج من مكة، صلى النافلة على راحلته، وهو متجهٌ إلى المدينة، فأنزل الله -عزَّ وجلَّ-، أو قال: وفيه أنزل الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، فتكون الآية محمولةً على صلاة النافلة في السفر، وبهذا نعرف أن هذه الآية محمولةٌ على معنى معينٍ، من أين فهمنا هذا المعنى المعين؟ من سبب نزولها.

نقول أيضًا: من فوائد أسباب النزول وهي من الفوائد التي لم يذكرها المؤلف -رحمه الله-، تسهيل الحفظ، وتيسير الفهم، فإن أسباب النزول تيسر على الناس حفظ الآيات، أو القصة، وأيضًا تيسر عليهم فهمها، ومن الفوائد أيضًا فوائد أسباب النزول ومعرفتها، أننا قد نجد أناسًا يحملون آيةً على غير المعنى، أو على غير من نزلت فيه، كما يفعل الرافضة مع بعض الآيات التي نزلت في بعض الصحابة فيحملونها على عليٍّ بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه وأرضاه-، يقولون: هذه في أمير المؤمنين علي -عليه السلام-، بينما هي عندنا ثابتةٌ في أسباب النزول أنها نزلت في أبي بكر، كما في قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: ١٧، ١٨]، فإن المفسرين مجمعون

على أنها نزلت في حق أبي بكر، والرافضة ينسبونها لعليٍّ بن أبي طالب، ونحن نقول: إن من فوائد معرفتنا بهذا العلم أن نعلم من نزلت فيه الآيات، فتُحمل عليه، ولا يجوز أن تُحمل على غيره من الناس، وتُنفى عمن نزلت فيه.

{قال -رحمه الله: عموم اللفظ وخصوص السبب، إذا نزلت الآية لسببٍ خاصٍ، ولفظها عامٌ، كان حكمها شاملًا لسببها، ولكل ما يتناوله لفظها؛ لأن القرآن نزل تشريعًا عامًا لجميع الأمة، فكانت العبرة بعموم لفظه لا بخصوص سببه.

مثال ذلك: آيات اللعان، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] إلى قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٩]، في صحيح البخاري من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي -صلى الله عليه وسلم- بشريك بن سحماء، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «البينة أو حدٌّ في ظهرك»، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادقٌ، فلينزلنَّ الله ما يبرئ ظهري من الحد، فنزل جبريل وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، الحديث.

فهذه الآيات نزلت بسبب قذف هلال بن أمية لامرأته، لكن حكمها شاملٌ له ولغيره، بدليل ما رواه البخاري من حديث سهل بن سعد -رضي الله عنه- أن عويمر العجلاني، جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله، رجلٌ وجد مع امرأته رجلًا أيقتله فتقتلونه؟ أم كيف يصنع؟ فقال النبي -صلى الله

عليه وسلم: قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبتك، فأمرهما -صلى الله عليه وسلم- بالملاعنة، بما سمى الله في كتابه، فلاعنها. الحديث.

فجعل النبي -صلى الله عليه وسلم- حكم هذه الآيات شاملًا لهلال بن أمية وغيره}.

إذن هذه قاعدةٌ ختم بها المؤلف هذا الباب، وهي أن العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب، فإذا نزلت الآية على سببٍ خاصٍ، لا ينظر في حكمها إلى ذلك السبب، ونقصرها عليه، بل ننظر إلى عموم ألفاظها، فمثلًا آيات الظهار: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾، ظاهرٌ هذه الآيات أنها نزلت في سببٍ خاصٍ، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾، لكن لو نظرت إلى بقية الآيات ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، الألفاظ عامةٌ، فالعبرة هل هو بخصوص السبب؟ أم بعموم اللفظ؟ نقول: العبرة بعموم اللفظ، وهكذا في كل المواطن، ما لم يكن هناك دليلٌ يقيد هذه الآية بالسبب الذي نزلت فيه، وذكر الشيخ على ذلك مثالًا في قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ [النور: ٦]، إلى آخر الآيات، فهذه نزلت في أمر اللعان، وكان سبب نزولها هو قصة هلال بن أمية؛ لأنه جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، كأنه عرَّض بامرأته أنه يجد معها رجلًا، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «البينة أو حدٌ في ظهرك»، معنى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يكن عنده علمٌ بشأن اللعان أصلًا، حكم

اللعان هذا ليس موجودًا في الشريعة، ومن هنا لما أشكل الأمر، واشتد على هلال، أنزل الله قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾.

الألفاظ هذه عامةٌ، والسبب خاصٌ، نقول: العبرة بعموم اللفظ، وليس بخصوص السبب، ما الدليل؟ الشيخ قال: قصة عويمر العجلاني حدثت بعد قصة هلال بن أمية، فجاء يقول: يا رسول الله، من وجد مع امرأته رجلًا أيقتله فتقتلونه؟ أم ماذا يصنع؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك»، الحقيقة الآيات لم تنزل فيه وفي صاحبته، إنما نزلت في حق هلال بن أمية، وفي امرأته، قال: «قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك قرآنًا يُتلى»، وذكر هذه الآيات، مما يدل على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

هذه خلاصة هذا الباب، أختم بأمرين:

الأمر الأول: طريق معرفة سبب النزول هو الرواية، ولا مجال للاجتهاد فيها.

الأمر الثاني: أنه إذا ورد السبب عن صحابيٍّ، فإن كان صريحًا في لفظه، فله حكم الرفع، والصريح أن يقول الصحابي كان كذا فأنزل الله كذا، أو سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن كذا، فأنزل الله كذا، هذا هو الصريح، فهذا له حكم الرفع، يعني له حكم الحديث المرفوع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، أما إذا قال الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا، فهذا الرواية يحتمل أن يكون مراده سبب النزول، ويحتمل أن مراده هو أن هذا داخل في حكم الآية، ولذلك

اختلف الناس فيه، هل له حكم الرفع؟ أو ليس له حكم الرفع، وليس هذا المقام مقام بحث هذه القضية الأصولية المعروفة عند العلماء.

نقف عند هذا الحد، ونلتقي -إن شاء الله- في المجلس القادم، وإلى لقاءٍ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.